التمرد العسكرى فى مديرية التاكة

شرق السودان ١٨٦٥

دكتور

فرغلى على تسن

مدرس بكلية الآداب بقنا

التمرد العسكرى فى مديرية التاكة

شرق السودان ١٨٦٥

مقدمة

تقع مديرية التاكة بين نهر عطبرة والبحر الأحمر، ويحد الاقليم من الشرق محافظتى مصوع وسواكن (ميناءين على ساحل البحر الأحمر)، وحدود الحبشة من الجنوب[١] ومديرية الخرطوم من الشرق ومديرية بربر من الشمال[٢].

وقد تم فتح إقليم التاكة فى عام ١٨٤٠ فى عهد حكمدار السودان أحمد باشا أبو ودان الذى أسس مدينة كسلا وجعلها عاصمة هذا الإقليم الذى يعتبر من أهم أقاليم السودان بل عاصمة السودان الشرقى، وقام بتحصينها بسور منيع من الحجارة، وفيه ابراج، ومعدات الدفاع متوفرة فيها، كما اتخذ أبو ودان معسكره على نهر الجاش بسفح جبل كسلا، ولما غادرها ترك بها حامية ثابته من الجنود، فأقبل عليها الأهالى المجاورون واتخذوها موطناً لهم، وبذلك تأسست كسلا التى صارت من أهم مدن السودان[٣].

---

(١)عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، دار المعارف، ط٥، ١٩٨٩، ص١٧٥، ١٧٨.

(٢)انظر الخريطة المرفقة.

(٣)الرافعى: المرجع السابق، ص١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، د. لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، المبحث الأول، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص٢٨٦، طارق عبد العاطى غنيم بيومى: سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨١١-١٨٤٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص١٣٩.

كما دخلت سواكن ومصوع ضمن أملاك السودان المصرى فى عهد محمد على[١] لأنهما صلة الاتصال بين إقليم التاكة والبحر الأحمر، وقد استأجرهما محمد على من السلطان العثمانى إيجاراً دائماً مقابل مبلغ سنوى قدره ٥٠٠٠ كيس أى ٢٥٠٠٠ جنيه، فأحال محمد على إدارتهما إلى مديرية التاكة[٢] وقد أدى ذلك إلى تخفيف الصعوبات الإدارية التى كان يواجهها حكام التاكة منذ تأسيسها، وكذلك حكمدار السودان[٣] فالميناءان منفذان بحريان تشرف عليهما الإدارة المصرية فى السودان، كما أنهما ثغران للدفاع عن إقليم التاكة، وإجبار عرب التاكة الذين يأبون تأدية العوائد ويلتجئون إلى هذين الميناءين لقربهما من مديرية التاكة على تأدية هذه العوائد[٤].

والجدير بالذكر أن هذا التمرد- محور الدراسة التى نحن بصددها- لم يكن الأول من نوعه فى إقليم التاكة، فقد حدث أول تمرد فى عهد محمد على فى عهد حكمدارية أحمد باشا المنكلى الذى تولى بعد أبى ودان مباشرة، وقد حدث هذا التمرد بسبب الظلم وسوء إدارة الموظفين[٥]. وكان ذلك عام ١٨٤٥ حيث قام بعض جنود معسكر التاكة بالتمرد والعصيان، وأدى تمردهم هذا إلى إثارة القلق والإضطراب بين سكان المديرية، ولكن الحكمدارية تمكنت من إخماد هذه الفتنة وإعادة الأمور إلى نصابها، وقد تراوح عدد الجنود الذين قاموا بالعصيان فيما بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ جندى، وفى نفس العام حدث تمرد أخر فى معسكر واد مدنى كان من نتائجه انتشار الفوضى والاضطرابات بين السكان، وقد تمكنت الحكمدارية أيضاً من إخماده، وقدمت ٢٦ جندياً للمحاكمة بتهمة التمرد، وبعد محاكمتهم تقرر إعدامهم، ولكن لما عرض الأمر على محمد على خفف عنهم الحكم،

---

(١)د. مكى شبيكة: السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧، ص٨١.

(٢)الرافعى: ص١٨٦، د. لويس عوض، ص٢٩٧، ٢٩٨، طارق عبد العاطى غنيم بيومى، ص١٨٣.

(3)Hill, R: Egypt in the Sudan 1820-1881, London, 1959, p. 84.

(٤)دار الوثائق القومية، دفتر ٢١ عابدين، ترجمة الوثيقة ٥٩، ص٢٢٨ فى ٢٧ رجب ١٢٨١ من أفندينا- إسماعيل- إلى المعتمد بالأستانة، طارق عبد العاطى غنيم بيومى، ص ١٣٩، ١٤٠.

(٥)الرافعى، ص١٧٥، د. لويس عوض، ص٢٩٦.

واكتفى بإرسالهم الىمصر تمهيداً لتوزيعهم على كافة الوحدات العسكرية المختلفة، وفى نفس الوقت رقى الجندى جورج إلى رتبة الجاويش مكافأة له لتبليغه عن هذه الفتنة[١].

وبعد أن تقلد إسماعيل زمام الأمور فى البلاد عمل على مد نفوذ الإدارة المصرية التى قام بها محمد على من قبل إلى حدود السودان الطبيعية فى الشرق والغرب، فتوسع فى الجهات الشرقية التى تنحصر بين البحر الأحمر والمحيط الهندى، لذا سعت الحكومة المصرية لدى الباب العالى لضم سواكن ومصوع للسيطرة على المنافذ الرئيسية لتصدير رقيق مناطق أعالى النيل الأبيض،وسدها أمام تجار الرقيق، حيث طلبت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن عام ١٨٦٤ من إسماعيل القضاء على الرقيق، لذا لم يجد إسماعيل صعوبة من استرداد هذين الميناءين اللذين كانا ضمن أملاك السودان المصرى فى عهد محمد على[٢] كما سبقت الإشارة.

ومما يجب ملاحظته فيما يتعلق بقائمقاميتى سواكن ومصوع أنه كان قد صدر بشأنهما فرمان إلى إسماعيل فى ١١ مايو ١٨٦٥ جاء فيه "أنه قد أعطى بناء على طلبه- وكما سبق أن حدث فى الماضى خلال سنوات حكم محمد على- ميناءى مصوع وسواكن مع مديرية التاكه، لأن هذا من شأنه أن يكفل الرخاء لهذه الأماكن، ويقضى على تجارة الرقيق، ولكن على شريطة عدم خضوع هذين الإقليمين للحكم الوراثى[٣]، وقد تمكن إسماعيل فى بادئ الأمر من ضبط الإرساليات الكبيرة التى كانت تصدر من ميناءى سواكن

(١)د. السيد يوسف نصر: الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة من ١٨٢٠-١٨٩٩، دار المعارف، ١٩٨١، ص٤٣.

(٢)د. محمد صبرى: الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٨، ص١٧، د. مكى شبيكة: المرجع السابق، ص٨١، راجع: د. لويس عوض، ص٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧.

(٣)د. محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان- تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠-١٨٩٩، دار المعارف ١٩٦٣، ص٩٥، وانظر: د. شوقى الجمل، تاريخ سودان وادى النيل- حضارته وعلاقته بمصر من اقدم العصور إلى الوقت الحالى، جـ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١١٠، وانظر M. Sabry: Le Empire Egyptien Sous Ismail, Paris, 1933, p. 389

ومصوع حين ألحقتا بإدارة السودان غير أن المهربين لجئوا إلى المرافئ الصغيرة[١] مما أدى إلى إهتمام إسماعيل بهذين الميناءين وفرض عليهما الحراسة باعتبارهما الحدود الشرقية للسودان[٢].

الأوضاع التى أدت إلى تمرد ١٨٦٥

ترجع أسباب هذا التمرد الذى وقع فى أواخر أيام موسى باشا حمدى حكمدار السودان فى ١٨٦٥[٣] -والذى امتاز عهده بالاستعانة بالعنصر السودانى الوطنى فى الإدارة والحكم-[٤] إلى سوء إدارة الحكام وتأخر مرتبات الجنود[٥]، إذ كانوا يحصلون عليها من المبالغ التى تجمع محليا[٦]، فقد كان هؤلاء الجنود يجبرون على جمع الضرائب بأمر الضباط الذين أساءوا معاملة الجند باعتبارهم من العبيد السودانيين، ويتضح ذلك من خلال قول الضابط- البكباشى خطاب أفندى- حينما رفضوا الخروج لجمع الضرائب: "إنهم رعاع العرب، أنا أجرهم وآخذهم بالسياط" [٧].

---

(١)د. مكى شبيكة: المرجع السابق، ص٨١.

(2)M.F. Shukry: Equatoria Under Egyptian Rule, The Unpublished Corre
Gen.) C.G. Gordon with Ismail Khadive of Egypt and the Sudan. During the Years 1874-1876, Cairo, 1963, p. 14.

(٣)دار الوثائق القومية، دفتر ٢٢ عابدين، وثيقة ٣٦ ص ٩٦، فى ١٨ رمضان ١٢٨٢ إلى الباب العالى، إلياس اليوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩، المجلد الثانى، مكتبة مدبولى، ١٩٩٠، ص١٠.

(4)Hill: Op. Cit., p. 107.

(٥)جورج يانج، تعريب، على أحمد شكرى: تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، مكتبة مدبولى، ١٩٩٠، ص٣٦٧.

(٦)د. زاهر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح المصرى وحتى الاستقلال ١٨٢١-١٩٥٣، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦، ص٩١.

(٧)دار الوثائق القومية، محفظة ٣٦ معية تركى، صورة ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤٥ فى ١٠ شعبان ١٢٨٢ من جعفر باشا الى مهردار خديوى، وانظر: الياس الأيوبى: المرجع السابق، ص ١٠.

ولبعد المديرية عن مركز حكومة الإدارة المصرية سواء فى الخرطوم أو فى القاهرة، فقد زاد الإهمال والفوضى، حيث لم تستطع الحكومة علاج المشكلات بسرعة، والضرب على ايدى موظفيها المدنيين أو العسكريين مما ساعد على هذا التمرد.

هذا بجانب الاهمال المتردى من الحكومة فى الآلاى الرابع المتمرد وعدم الانضباط، فالضباط لايرون جنودهم، ولا الجنود يرون ضباطهم، وذلك لسوء التخطيط، حيث كان يعين الضابط مع جنديين أو ثلاثة فى خدمة المديرية أو فى الأماكن البعيدة بصفة دائمة، ومع طول المدة وعدم المراقبة كان يعين أحدهم مأمور جمرك وأحدهم ناظراً وأحدهم جالباً وأحدهم محصل أموال وطلبات، فكان الضابط لايرى جنده حتى ولو مرة واحدة فى السنة ولا يعرفه، وبالتالى فالجند لايتعرفون عليه، وإذا قدم أحد الضباط إلى المديرية مؤقتاً حسب الضرورة لايمر على مقر الجنود ويظل فى بيته أو فى ديوان المديرية إلى أن يعين لمهمة أخرى، دون السؤال عن هؤلاء الجنود[١].

وكان لتعدد العناصر فى الجيش دور كبير فى خلق المشاكل بل وكثرة الفساد فى الجيش وذلك لعدم الانسجام بين تلك العناصر، فكل عنصر له تقاليده وأنظمته وافكاره وآماله، بعضهم من العبيد المخطوفين ويريد الهرب والعودة للنظام القبلى وبعضهم جنود نظامية[٢].

وكان الجنود يستغرقون ٣ أو ٥ أو ١٠ سنوات عند مشايخ البدو بحجة تحصيل الأموال واستعجال الطلبات ويمكثوا عندهم، والمديرية لا تسأل عنهم[٣]، وقد اتضح من التحقيق الذى أجرى بواسطة بعثة بقيادة شاهين باشا ناظر الجهادية لبحث أسباب الثورة[٤] أن الجنود عند البدو منذ ثلاث أو أربع سنوات، وأن الجنود الباقين فى مركز المديرية بدون

(١)د. شوقى الجمل، المرجع السابق، ص١٢٤.

(٢)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥ مصدر سابق.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥ مصدر سابق.

(٤)د. شوقى الجمل، ص١٢٤، ١٢٥.

ضباط وبدون إدارة ولا يقومون بأى تدريبات وأنهم لم يخرجوا للتدريب غير مرة واحدة فى العام الماضى[١].

من هذا يتضح أن حياة الجندى غير عسكرية على الإطلاق، ناهيك عن أنه لكل جندى جارية أو جاريتين أو ثلاثاً أو عشراً عند البعض، ويقضى معظم وقته- الليل والنهار- فى عشته (منزله) أو فى حانة البوظة يرقص ويلعب ويندر ذهاب أحدهم إلى الثكنة العسكرية (المعسكر) مرة فى الأسبوع أو فى الشهر للحراسة فقط، كما أن بقاء الجنود بدون ضباط أو حكام جعل الصف ضباط يستولون على الأمور، وأصبحوا لايعترفون بموظفى الحكومة وضباطها الذين كانوا يتقاسمون الجنود ما ينهبونه من البدو.

أيضاً كانت حالة الجنود من جهة الملبس والمأكل والمشرب يرثى لها، وذلك لعدم دفع مرتباتهم لمدة سنتين، بل الأدهى من ذلك أنه كان يطلب منهم اللجوء إلى السلب والنهب وأن يقتاتوا من أهالى البلاد المنتدبين إليها وذلك لعدم صرف مئونتهم التى هى عبارة عن الذرة فقط[٢].

ليس هذا فحسب بل لقد زاد كدر الجنود وحقدهم على الموظفين والضباط بسبب ما كان يحصل عليه الأخيران من المواشى والدقيق الذى وصلت إليه أيديهم فى الغزو بحجة أنه من حق الحكومة دون إعطاء الجنود[٣].

كما أنه لم يكن هناك احترام متبادل بين الجند والضباط، فحينما كان يتوجه الضباط بعدد من الجنود باسم الغزو لتحصيل الأموال، كان الضابط يحصل على تسعة أعشار ما يتم

---

(١)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٢)نفس المصدر، يذكر الرافعى أن سبب هذه الثورة يرجع إلى تاخير دفع رواتب الجند ثمانية عشر شهراً: عصر اسماعيل، جـ١، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٧، ص١٥٣، بينما يذكر د. زاهر رياض أنها ستة اشهر: المرجع السابق، ص٩٢.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق، وانظر، جورج يانج، المرجع السابق، ص٣٦٧، د. شوقى الجمل، ص١٢٤.

نهبه ويعطى العساكر جميعاً العشر فقط، مما أدى إلى فقدان هيبة الضباط أمام جنودهم،وبالتالى تطاول الجنود على ضباطهم بالأيدى واللسان، ولم يجرؤ الضباط على التصدى للجنود[١]، كما أن استخدام الجنود فى أعمال لا تتعلق بالجندية مثل النهب والسلب عودهم عدم الطاعة للنظام والقوانين العسكرية[٢].

أيضاً كان الجنود والضباط ينقلون مراراً من أورطاتهم إلى أورطات أخرى، وبسبب تواجدهم بصفة شبه دائمة لدى المشايخ فإنهم لم يكونوا يعلمون أية أورطة أو بلوك تابعين، وبالتالى فإنهم كانوا لايعرفون من أين وفى أى وقت تصرف كسوتهم ومئونتهم[٣]، لذا كان ذلك سبباً فى تاخر صرف الرواتب والمؤن والكساوى.

وفى ذات الوقت كانت مرتبات ومؤن المتوفين والهاربين تصرف كاملة وتضيع بين الكتبة والضباط، الذين كانوا يتعمدون عدم تسجيل هؤلاء المتوفين والفارين فى السجلات، وعند التحقيق بعد انتهاء التمرد ادعى الكتبة والضباط بأن العصاة أحرقوا جميع دفاتر الآلاى بالنار[٤]، فأصبح من المستحيل ضبط هذه الأمور أو إجراء التحقيق فى هذه المخالفات.

والواقع أن عدم مراقبة الجند باستمرار فى مواقعهم جعلهم غير منضبطين عسكرياً، وهذا جعلهم سريعى التمرد والعصيان.

بيد أن السبب الرئيسى للتمرد هو التفرقة فى صرف المرتبات حيث تم صرف مرتب بعضة أشهر لبعض الضباط خفية دون الآخرين، قبل الخروج للغزو الذى أدى إلى هذا التمرد، فلما علم الجنود بذلك أصروا على عدم الخروج مالم يتسلموا رواتبهم، ولما أمروا فى اليوم التالى بالسفر للغزو، أعلنوا العصيان واستمرت المعارك بين هؤلاء الجند

(١)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥ مصدر سابق.

(٢)د. شوقى الجمل، المرجع السابق، ص١٢٤

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٤)نفس المصدر.

السودانيين وقوات الحكومة التى جاءت لنجدة المدير وأمير اللواء والأهالى[١].

ليس هذا فحسب فإنه كانت هناك ضائقة شديدة بسبب قلة المحصولات، نظراً لعدم هطول الأمطار فى العام السابق للثورة بالأقاليم السودانية[٢]، حيث استبد موسى باشا حمدى بمناسبة القحط وقلة الزراعة وصادر جميع المحصولات التى يمتلكها الأهالى وأمر بتوريدها إلى شون الحكومة كمئونة للعساكر والمستخدمين وأرسل عدداً من العساكر والموظفين إلى جميع أنحاء البلاد وحاصر جميع الطرق والمعابر بالعساكر الذين كانوا لايكتفون بمصادرة ما يجدونه من الذرة القليلة من يد صاحبها بل كانوا كالنهابين يضطرون أصحاب الجمال الحاملة للذرة إلى الفرار، ولم يكن يرد إلى شونه الحكومة عشر ما يصادرونه[٣]. وبذلك فقد غالت الحكومة فى مصادرة أقوات الناس وفى جمع الضرائب بالرغم من سوء الحالة الاقتصادية الأمر الذى جعل الأهالى يهربون من مواطنهم، وبالتالى كانت الأوامر بإجبار الجنود للمصادرة وتحصيل الضرائب دون حصولهم على ما يلزمهم من معيشة فكان التمرد والعصيان.

حجم القوة المتمردة:

الواقع أنه لم توجد إحصائية دقيقة لحجم القوات المتمردة بالكامل، باستثناء القوة التى بدأت التمرد منذ اليوم الأول وعددها ٥٠٠ جندى، وهم من القوة المتمركزة بصورة دائمة بمركز المديرية، وهى القوة التى رفضت التوجه إلى سكان جبال كوفيت وباريه وبازه بمديرية التاكه وهم سكان متوحشون مختلفو الديانة لايدفعون الأموال الأميرية[٤].

---

(١)نفس المصدر.

(٢)دفتر ٥٥٨ معية تركى، ترجمة الوثيقة ٣ ص ٦ فى ٧ رجب ١٢٨٢ إلى ممتاز بك محافظ سواكن، د. شوقى عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ١٨٦٣-١٨٧٩، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٥٩، ص٥٦.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق، د. السيد يوسف نصر: الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا فى القرن ١٩، دار المعارف، ١٩٨٠، ص٤٦، ٤٧.

(٤)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

ومن المعروف أن قوة مديرية التكاه هى الآلاى الرابع، وفى ذات الوقت لم يكن معروفاً بالضبط حجمه بسبب تفريق العساكر على مشايخ البدو فترات طويلة قد تصل إلى عشر سنوات، كما سبقت الإشارة، وهذه الفترة استقر فيها الجند واصبحوا بعيدين عن العسكرية حيث قام الجنود بتكوين أسر وامتلكوا المنازل والجوارى والحيوانات، لايعرفون قوادهم أو حتى وحداتهم العسكرية حيث كانوا ينقلون من أورطة إلى أخرى دون أن يعرفوا ذلك، وقد بلغ عدد من وجد عند مشايخ البدو يزيد كثيراً على الألف جندى[١].

وبصفة عامة فإن متوسط عدد أى آلاى يبلغ نحو أربعة آلاف جندى[٢] فليكن عدد الآلاى الرابع المتمرد كذلك، وهذا ما يؤيده الرافعى، بأن عدد الجنود السودانيين المرابطين فى كسلا نحو اربعة آلاف جندى[٣]، أما د. زاهر رياض فيذكر أنه كان فى كسلا أربعة آلاف من الجنود النظاميين وألف من الباشبوزق والأتراك[٤].

ولما كانت فترة التمرد طويلة بلغت نحو شهرين، ومع وصول القوات الحكومية وغير النظامية وعساكر الشايقية وقبائل البدو المسلمين وبدو الخاتمية وغيرهم لنجدة المدير وأمير اللواء، وأحاطت جميع هذه القوات بالمتمردين، دب الرعب فى قلوب باقى قوات الآلاى الرابع، وقد استمالهم المتمردون اليهم، فأصبح بذلك كل الآلاى مشاركاً فى التمرد[٥].

واتضح من التحقيق أنه لم يحص أو يسجل عدد القتلى والجرحى حتى ولو بصورة إجمالية، ولذلك فإن شخصيات المتوفين والفارين مجهولة، ولذلك لم يعرف التاريخ شيئاً عن أعداد هؤلاء حتى أن أعداد الآلاى الرابع نفسه لم تعرف بعد، وذلك لادعاء الضباط والموظفين بأن العصاة قد أحرقوا جميع دفاتر الآلاى كما سبقت الإشارة.

---

(١)نفس المصدر.

(٢)مجلة الجيش المصرى، المجلد ٣ العدد ٤، ص ٤٥٤-٤٥٦، فى جمادى الآخر ١٣٦٠ يوليو ١٩٤١.

(٣)الرافعى: المرجع السابق، ص١٥٣.

(٤)د. زاهر رياض: المرجع السابق، ص٩٢.

(٥)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

ليس هذا فحسب فإنه بعد إخماد هذه الحركة لم توجد سجلات أو كشوف بعدد المساجين والمقبوض عليهم[١].

وفى ذات الوقت يسجل التحقيق بعض الأرقام التقريبية مثل إجمالى الجنود الذين تم القبض عليهم وتمت محاكمتهم قد بلغ عددهم نحو ٩٨٥ جندياً، وبلغ عدد الذين قتلوا فى المعارك ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جندى[٢]، أما عدد الفارين فلم يذكر التحقيق عددهم، فى حين يذكر د. السيد يوسف نصر أن عدد المتمردين ٢٣٩٦ جندياً، وعدد القتلى منهم ١٦٣٧ جندياً وعدد المقبوض عليهم ٧٥٩ جندياً[٣].

وبذلك يتضح أن حجم القوات المتمردة هو كل الآلاى الرابع،، وأن العدد هو أربعة آلاف جندى تقريباً.

أحداث التمرد:

يوجد ثلاث مناطق جبلية ملحقة بمديرية التاكة تسمى "كوفيت وباريه وبازه" سكانها يطيعون الحكومة حيناً ويعصونها حيناً آخر، لايدفعون الأموال الأميرية[٤] وكذلك العربان التابعون لمديرية التاكة كانوا يفرون إلى – سواكن ومصوع– فكانوا عندما يحسون بالضغط عليهم يفرون إلى الجهات الخالية بين الميناءين المذكورين وبين أراضى مديرية التاكة إلى حدود الحبشة ويتخذونها مساكن لهم للهرب من دفع الأموال المقررة عليهم[٥]، لذا قرر مدير المديرية "إبراهيم بك أدهم" أن يتوجه إليهم بنفسه مع أورطة من الجنود ومدفع واحد، واختار ٥٠٠ جندى من العساكر المقيمين بصورة دائمة بمركز المديرية، ولكن الجنود طلبوا صرف مرتب شهرين أو ثلاثة ليتركوها لعائلاتهم أثناء غيابهم، إلاّ أن المدير

(١)نفس المصدر.

(٢)نفس المصدر.

(٣)د. السيد يوسف نصر: الوجود المصرى فى افريقيا، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٤)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٥)د. شوقى عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر، مرجع سابق، ص٢٩.

أجابهم بأنه لانقود بالخزينة، وأنه سيدفع لهم مرتباتهم من الأموال التى سيحصلونها بعد عودتهم، ولكن فى نفس الوقت صرف المدير مرتب بضعة أشهر للبكباشى "خطاب أفندى" الذى سيتوجه مع الأورطة ولبعض الضباط الآخرين خفية[1] ونبه المدير على خطاب أفندى بأنه يخشى أن يعلم الجنود خبر صرف هذا المرتب ويرفضوا الغزو، فكان رد خطاب "أخواف أنا من هؤلاء العساكر الذين هم رعاع العرب، أنا أجرهم وآخذهم بالسياط" فسمعه بعض الجنود الذين أبلغوا زملاءهم، فغضوا وأصروا على عدم الغزو مالم يحصلوا على مرتباتهم.

وفى اليوم التالى أمروا بالسفر فأعلنوا العصيان،وهجموا للإستيلاء على المدفع والذخيرة المراد إرسالهم معهم[2] فقبض المدير على رؤسائهم وجلدهم بالسياط فثاروا وضربوا رئيس السوارى "سعيد أغا أبو فلقة" [3]، عندما أراد مع بعض عساكره تخليص المدفع والذخيرة منهم، وأصابوه فى ذراعه، وقتل رئيس المتمردين، فخاف المدير وقائمقام الآلاى والضباط، وهدئوا من ثورة الجند وصرفوا لهم مرتب شهرين أو ثلاثة ومقداراً من الذرة[4]، وقد تبرع بهذه المرتبات الشيخ حسن الميرغنى[5]، ومع ذلك توقع سفر الجنود

---

(١)محفظة ٣٦ معية تركى: الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق، وانظر إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ص١٠، ويوضح د. زاهر أنه : لما ذكر له أن ما جمع من الضرائب لايكفى لدفع مرتباتهم، طلبوا أن يوكل اليهم هذا الجمع فأجيبوا إلى ذلك من أجل رفع المسئولية من على عاتق الحكومة والعمل على تجنب ثورات الجند، ولكن تولية الجند لهذا الجمع يجعلهم يستعملون الشدة كى يضمنوا دفع مرتباتهم، فقد هجموا على قبائل العربان من أجل تحصيل الضرائب وانقضوا على مدينة كسلا ونهبوها، المرجع السابق، ص٩١، ٩٢.

(٢)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٣)د. زاهر رياض: المرجع السابق، ص٩٢.

(٤)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٥) د. زاهر رياض، ص٩٢، السيد الحسن بن السيد محمد الميرغنى، مؤسس الطريقة الميرغنية فى السودان، راجع: إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ص١١، وكان والده مديراً على التاكة، وكان السيد الحسن قائماً على إحياء أثار والده الخيرية، وقد اقام فى خلوة الجامع الكائن فى الخاتمية والتف حوله بعض الطلبة والمريدون والقراء، وكان يعقد كل يوم مجلساً للوعظ والتوحيد ==

على شرطين طلبوهما:

١- أن يتوجهوا للغزو فى صحبة القائمقام فقط ولا يؤمر عليهم خطاب أفندى وبعض اليوزباشية والملازمين.

٢- أن يعاهدوا ويحلف لهم أنهم سوف لايحاكمون على ذنبهم الأخير.

وقد تم لهم ذلك، ونفذوا الغزو، وبعد عودتهم استمالوا إليه عساكر المديرية، واتحد جميع عساكر الآلاى وعقدوا بينهم إتفاقاً سرياً يتضامن على إنقاذ أنفسهم فى حالة إساءة معاملة الضباط لهم أو فى حالة نقض اليمين ومعاقبتهم على عصيانهم[1].

وكان لهذا الاتفاق السرى أثره فى إزدياد عصيان الجنود، فمنذ ذلك الحين أصبحوا لايصغون للأوامر والتعليمات وأصبحوا عصاة مستقلين برأيهم بصورة علنية.

وبالفعل فقد بدأ الضباط فى إساءة معاملة الجنود، فكان إذا اقترف أحد الجنود ذنباً مهما كان صغيراً انتقم منه الضابط، وعاقبوه عقاباً علنيا صارماً.

وفى أوائل يوليو ١٨٦٥ أراد الميرالاى تغيير الجنود الموجودين فى "ميت كناب" الذى يبعد يومين عن كسلا، ولكن اللواء حسنى باشا المنتدب إلى كسلا للتحقيق فى هذه الأحداث علم بتضامن الجنود المتمردين فصمم على إرسالهم إلى "كناب" من خلف الميرالاى ليوزعهم على مشايخ البدو فرقة فرقة، كل فرقة مؤلفة من عشرة أو عشرين، ثم يجعل البدو يقبضون عليهم فرقة فرقة فى وقت واحد ويحاكمهم ويعاقبهم، إلاّ أن المتمردين عرفوا مقصده وهم فى الطريق أثناء توجههم إلى "كناب".

وفى ٤ يوليو صف الميرالاى الجنود فى ميت كناب وبينما كان يوزعهم على البدو،

== يحضره الكثير من العربان والأهالى والجنود ويأخذون منه العهود اعتماداً على صلاحه حيث ذاع صيته فى أطراف المديرية، محفظة ١٨ ابحاث، ترجمة عريضة غير رسمية على الأعتاب الكريمة من جعفر باشا مظهر فى ١٠ شعبان ١٢٨٢.

(١)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

هجم الجنود فجأة على الميرالاى والضباط ونهبوا ذخيرتهم وأمتعتهم[١] وعادوا فى اليوم التالى (٥ يوليو) إلى مركز المديرية بالسير السريع، معلنين الثورة والعصيان، واستمالوا إليهم الجنود الموجودين بالثكنة طوعاً، وهناك أطلق عليهم البلوكباشى "محمد أغا المرادلى" عياراً نارياً على خلاف الأمر فقتل منهم شاويشا، وقال "هذا ثأر ابن عمى الذى قتل يوم الثورة عند سلب الذخيرة" ثم أطلق عياراً آخر فقتل أومباشيا فهاج الجنود المتمردين وقتلوا الضباط المصريين الموجودين هناك[٢] وهم البكباشى خطاب أفندى وستة عشر ضابطاً بين صاغقول وملازم، وحاولوا الاستيلاء على ديوان المديرية ومستودع الذخيرة الحربية والمدافع، ولكن من نجا من القتل من الضباط ومعهم قائمقام الآلاى تحصنوا فى ديوان المديرية، وأدخلوا فيه المدافع قبل أن يستولى عليها الجنود، كما تحصن رئيس السوارى "سعيد أغا" مع عدد من الجنود فى مستودع الذخيرة، وأخطر المدير واللواء ديوان الحكمدارية بالحادث طالبين النجدة بجنود غير نظامية وعساكر الشابقية وبعض قبائل البدو[٣].

وكان الحكمدار "موسى باشا حمدى" قد توفى، وقام بشئون الحكم بدلاً منه "عمر فخرى بك" الذى رفع الخبر إلى الخديو إسماعيل، فاهتم بالأمر وأرسل "جعفر باشا صادق" والياً على السودان، وقد اتخذ "جعفر باشا مظهر" وكيلاً له وأرسله بجيش ومدفعين إلى كسلا لإخماده الثورة[٤]، كما أرسل الخديو إلى جعفر باشا وكيل الحكمدارية بكسلا يحثه على إخماد الثورة، بل وسحق المتمردين وإستئصال شأفتهم وإعادة الأمن العام إلى نصابه والعودة إلى الخرطوم[٥].

---

(١)نفس المصدر، وللمزيد انظر: الرافعى، ص١٥٤.

(٢)إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ص١٢، ١٣.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٤)دفتر ٢٢ عابدين، ترجمة الوثيقة التركية ٣٦، ص٩٦، فى ١٨ رمضان ١٢٨٢ من المعية إلى الباب العالى، وانظر الياس الأيوبى، ص١٥.

(٥)دفتر ٥٥٨ معية تركى، ترجمة الوثيقة ٦ ص ٣ إرادة سنية إلى جعفر باشا وكيل حكمدارية السودان فى غرة جمادى الأولى ١٢٨٢، دفتر ١ عابدين صادر التلغرافات، صورة ترجمة التلغراف التركى رقم ٩٠٧، فى ٢١ شعبان ١٢٨٢ أمر من أفندينا إلى جعفر باشا وكيل حكمدار السودان بكسلا.

أما الجنود المتمردون فإنهم بعد أن قتلوا الضباط الموجودين فى الثكنة هاجموا المدير ومستودع الذخيرة بالرصاص لمدة يومين متتالين ليلاً ونهاراً بهدف الاستيلاء على الذخيرة والمدافع، ومايؤخذ على هؤلاء الجند أنهم هاجموا الأهالى وارتكبوا ضدهم أعمال العنف وألحقوا بهم الخسائر وقتلوا أطفالهم وهتكوا أعراضهم ونهبوا أمتعتهم وأموالهم، الأمر الذى أدى إلى فرار الأهالى ولجوئهم إلى بدو "حلة الخاتمية" التى تعد نحو نصف ساعة عن كسلا وبها مقر "السيد الحسن" الذى يقدره البدو والأهالى والجنود المتمردون[١] بصفته زعيماً دينياً[٢].

أما الأهالى ذوو المقدرة من التجار والمغاربة المسلحين والجعليون من أهالى بربر المقيمون فى كسلا مؤقتاً للتجارة ونحو خمسة أو ستة تجار يونانيين وإثنى عشر أوربيا من جنسيات مختلفة فقد احتموا فى المنازل المتينة الجدران والأبواب، وكان الأجانب يمتلكون مدفعين صغيرين من نوع "جقللوز" (نوع من المدافع القديمة قذائفها حجارة الزلط) وكانوا يعبئونها قذائف من الرصاص وقطع الحديد ويجعلون الجنود المحافظين عليهم من جنود "سعيد أغا" يطلقونها على المتمردين عند كل هجوم لمدة يومين، وقد وقع فى هذه المعركة قتلى وجرحى من الطرفين (المتمردين وجنود سعيد أغا) [٣].

أما الأجانب فلم يقع أى إعتداء عليهم أو على أموالهم أو أعراضهم على الرغم من أن ثلاثة من اليونانيين ادعوا إصابتهم بأضرار بلغت ٤٣ ألف ريال وكسور، كما ادعى أخوان يونانيان أيضاً وهما أصحاب محل بقالة أنه لحقتهما الخسارة بما يتراوح بين سبعة وثمانية آلاف ريال[٤].

---

(١)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٢)د. شوقى الجمل، تاريخ سودان وادى النيل، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق، ويوضح د. السيد يوسف نصر، أن بعض المتمردين طلبوا الانضمام إلى القوات المحاصرة (الحكومية) ولكن المدير واللواء حسن باشا رفضوا ذلك خشية أن يكون ذلك خدعة من المتمردين، الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا فى القرن ١٩، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٤)محفظة ١٨ ابحاث،ترجمة عريضة غير رسمية على الأعتاب الكريمة من جعفر باشا مظهر فى ١٠ شعبان ١٢٨٢.

توجه السيد الحسن إلى المتمردين وسألهم عن أهدافهم ونصحهم بالعدول عن أعمال القتل والعصيان فشكى له الجنود من الضباط والموظفين وعاهدوه بعدم الاعتداء على أحد مؤقتاً على سبيل الهدنة إلى أن تعين الحكومة مأمور تحقيق منصفاً، وأبلغ السيد الحسن اللواء حسنى باشا والمدير المحاصرين بذلك، ووافق الجمع على الهدنة معه تخوف الجنود من الخدعة.

وفى نفس الوقت وصل نحو ٢٠٠٠-٣٠٠٠ جندى وبدوى مسلحين من عساكر الشايقية وقبائل البدو الذين طلبهم المدير واللواء للنجدة وأحاطوا بندر كسلا.

وفى أثناء الهدنة فى ٢٩ يوليو أى بعد مرور ٢٢ يوماً وصل أيضاً رئيس السوارى "على كاشف الكردى" إلى كسلا ومعه ٢٠٠ جندى[١].

والواقع أننا لانستطيع أن نغفل دور الحكومة فى القيام بواجبها نحو الأمور العسكرية من ضبط وربط فى القضاء على الفوضى ولكن معالجتها للأزمة التى نحن بصددها كانت غير جيدة، فإن كثرة وصول القوات ومحاصرتها للمتمردين زادت من إثارتهم.

ومما لاشك فيه أن الهدنة التى توصل إليها السيد الحسن أدت إلى هدوء نسبى نوعاً ما خلال الأيام من ٧ إلى ٢٩ يوليو ١٨٦٥[٢]، كما أن تدخله كان للحض على طاعة الحكومة[٣]، إلاَّ أن أحد المتمردين خرج لجمع الطعام والاحتطاب وجمع الكلأ لحيواناتهم، وكان المدير واللواء قد امر البدو وعساكر الشايقية بمنع أى عسكرى من الثوار من الفار، ووقعت مناوشات كثيرة من المحيطين بكسلا والمتمردين، وكانت الغلبة للشايقة والبدو لأنهم كانوا مسلحين، كما اشتركت بدو الخاتمية مع شيخهم فى قتال المتمردين، وبينما كان يهجم شيخ الخاتمية عليهم سقط من أعلى فرسه فأمسكه المتمردون وقطعوه إرباً

(١) نفس المصدر، ويذكر اليا الأيوبى، أن عدد جنود على كاشف الكردى أربعمائة رجل من الباشبوزق، المرجع السابق، ص١٥.

(٢) محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٣) د. شوقى الجمل، المرجع السابق، ص ١٢٣.

ووزعوا كبده وبعض لحمه على بعضهم وأكلوه لأن الشيخ كان جباراً[١]، وموالياً للحكومة، وتعين ابنه شيخاً للخاتمية[٢].

ومما يذكر أن هناك عائلة تاجر مشهور وغنية تدعى عائلة أولاد عجيب، كانت محاصرة فى منزلها المتين مع أربعين رجلاً من الأهالى المسلحين، وذهب أحد المتمردين يوماً الى منزلها لأخذ مقدار من الذرة، فمنعه أحد أفراد العائلة فضربه الجندى وقتله، فأسرع أولاد عجيب وقتلوا العسكرى القاتل، ولما وصل الخبر إلى المتمردين خالفوا شروط الهدنة وأحاطوا بالمنزل وكسروا أبوابه ودخلوه وذبحوا جميع من فيه من ذكور وإناث، وعددهم ٥٣ فرداً ثم اشتبكوا مع قوات المديرية والأهالى والبدو، وقتل فى هذه المعركة من العساكر غير النظاميين نحو ٦٠ رجلاً وجرح كثيرون[٣]، والواقع أن التقرير لم يوضح عدد قتلى المتمردين إن كان هناك قتلى، أما المدير واللواء لم يكن لهما أى دور سوى الفرجة على الحرب من الشبابيك.

من المؤكد أن الحصار الذى ضرب على المتمردين أدى إلى فقدانهم المئونة، كما أن يأسهم من الحصول على القوت الضرورى لهم كان سبباً فى الهجوم على منزل أولاد عجيب وبالتالى الإشتباك فى معركة راح ضحيتها الكثير.

ولما وصلت القوات والمدافع الكثيرة من الخرطوم ومن مصر عن طريق سواكن، لنجدة المدير وقواته، دب الرغب فى قلوب المتمردين، فطلبوا الهدنة ثانية.

وفى ٢ سبتمبر وصل من وادى مدنى إلى كسلا "آدم بك" ميرالاى المشاه ومعه أربعة بلوكات من عساكره السودانية الجهادية المختلطة، وتباحث مع المدير واللواء بشأن الهدنة، وقرروا أن يترك المتمردون سلاحهم فى الثكنة ويخرجوا تجاه قوات آدم بك خارج البلدة

---

(١)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٢)د. السيد يوسف نصر: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

ويسلموا أنفسهم[١]. وقد أدى آدم بك مهمته خير أداء، فقد أخذ الثائرين بالحسنى، ووعدهم بأن يحصل لهم على عفو من الخديو، فوافقوا على ذلك وأخلدوا إلى الطاعه[٢]. وفى اليوم التالى وقف المتمردون أمام عساكر آدم بك فى هيئة طابور وأمرهم بربط أسلحتهم وتركها بين العسكريين[٣]. وقد استغرقت عملية إخراج أمتعة المتمردين وعائلاتهم ومانهبوه من أموال الأهالى والتجار إلى الخارج نحو ٥-٦ أيام[٤]، أما سلاح المتمردين فقد سلم إلى مستودع الذخيرة.

وفى ٩ سبتمبر وصل إلى كسلا السرجشمة عبد الله باشا بقواته من العساكر غير النظاميين وعسكر فى الخارج[٥]، وبعد التسليم فر من المتمردين عدد من الدنجاويين والسناريين فتعقبهم الجنود والبدو، فضربوا عدداً منهم وألقوا القبض عليه وفر أكثرهم دون تعقب.

أما من بقى من المتمردين فقد قيدت أيديهم لإدخالهم الثكنة محبوسين، وبينما كان ابن صغير لأحد المتمردين يعانق والده ويبكى، أخذ أحد العساكر غير النظاميين الولد كغنيمة، فضرب الوالد العسكرى بمدية فى بطنه وقع على اثرها على الأرض، مما أدى إلى إطلاق الرصاص على جميع المتمردين بأمر عبد الله باشا الذى قال لهم "إن جميع ما يمتلكه العصاة من الأمتعة والمنهوبات والرقيق والنساء والأولاد والحمير هو غنيمة لهم فى هذه المعركة"، وقد تمكن المتمردون من الفرار عدا المقيد منهم والمجروح والعاجز، وتم توزيع ما

---

(١)نفس المصدر- كان آدم بك من اعظم ضباط الجيش المنظم تربى وتلقى العلم صغيراً فى مصر ورافق إبراهيم باشا بن محمد على فى حروبه فى الشام، وهو عربى الجنس وأبوه محمد ضو البيت شيخ عربان دار حامد بكردفان، وفى رواية أنه زنجى من الدنكا، انظر: د.محمد صبرى، ص١٩، الياس الأيوبى، ص١٦، ١٧، الرافعى، ص١٥٤، Hill: Op. Cit., pp. 112-113.

(٢)الرافعى، ص١٥٤.

(٣)د. السيد يوسف نصر: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٤)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٥)د. السيد يوسف نصر: المرجع السابق، ص ٤٣.

نهب على العساكر[١]، أما المتمردون فقد كانوا عزلاًومقيدى الأيدى، ولو أنهم كانوا محررين ومسلحين لكانت الخسائر جسيمة بين الطرفين.

والجدير بالذكر أنه تم بيع ما اغتنموه من المتمردين من أمتعة ورقيق وحيوانات وأسلحة بالمزاد العلنى فيما بينهم، وقد ثبت أن أسلحة الحكومة وسيوفها قد بيعت أيضاً لأنفار الورشة الصناعية[٢]، وصدرت الأوامر إلى عبد الله باشا واللواء والمدير برد جميع ما أخذ من المتمردين إلى ديوان المديرية بموجب كشف بها، ومع ذلك لم يورد سوى القليل وهو عبارة عن عدة جوارى مسنات وقليل من الأوعية المستهلكة والعنجريب (نوع من الأسرة السودانية) وعدة حمير، أما الأشياء القيمة والنقود والمصوغات التى نهبها المتمردون فلم يوجد لها أثر، حيث انتقلت إلى أيدى العساكر غير النظاميين، وقد بلغ مجموع ما تم جمعه من المنهوبات نحو ١٥٠٠٠٠ ريال فرنسى.

ثم صدرت الأوامر بتعقب الفارين من المتمردين وإحضارهم وقتل كل من لم يسلم نفسه منهم ومعاقبة من يخفيهم بالقتل، وقد نتج عن ذلك جمع نحو ٣٠٠ فرد عداً من قتلهم البدو[٣]، لم يذكر التقرير عدد هؤلاء القتلى.

بلغت مدة المعركة نحو شهرين كما سبقت الإشارة، استطاع آدم بك فى النهاية أن يخضع هؤلاء الجنود المتمردين[٤]، وقد تم الإعلان عن إخمادهم بواسطة حكومة الخرطوم[٥]، وكل من قتل فيها بقيت جثثهم مهملة دون دفن، وإن جثث المتمردين التى قدر عددها بنحو ٣٠٠-٤٠٠ قتيل تركت ملقاة على الأرض للعبرة[٦]، على حد زعمهم، والواقع أن

---

(١)محفظة ٣٦ معية تركى، الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٢)د. السيد يوسف نصر: المرجع السابق، ص ٤٤.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى: الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(4)Hill: Op. Cit., p. 113.

(5)M. F. Shukry: Op. Cit., p. 14

(٦)محفظة ٣٦ معية تركى: الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

هذا لم يكن به شئ من العبرة، لأن ذلك سوف يؤدى إلى انتشار الأمراض، وبالفعل كما إتضح من التقرير، أن الأمراض وصل انتشارها إلى الوحوش والطيور، وما زاد انتشار الأمراض أكثر، الجثث التى اختلطت بالسيول التى هطلت بعد هذه الأثناء، خاصة مع عدم التنظيم العسكرى، حيث كان الجنود غير النظاميين يقيمون وسط هذه القذارة، وكانت نتيجة هذه الحالة أن أصيبوا جميعاً بالحمى المحرقة والأمراض الأخرى(١)، وقد توفى المدير إبراهيم بك أدهم قبل وصول جعفر باشا إلى كسلا بأيام قليلة، وكانت وفاته بغتة حتى قيل إنه شرب سماً ليتخلص من الإهانة والعقاب، وتوفى بعده عبد الله باشا، ثم عثمان بك الذى خلف خطاب أفندى على قومندانية المتمردين، وكان اللواء حسن باشا قد أصيب بإسهال قبيل وصول جعفر باشا إلى كسلا فتوفى بعد وصوله بأيام قليلة(٢)، وقد تسببت هذه الفوضى فى فرار نحو ٢٠٠ فرد آخرين من المتمردين(٣).

أما آدم بك فقد ذهب إلى مصر فأنعم عليه الخديو إسماعيل برتبة اللواء وبالنيشان المجيدى الثانى(٤)، والواقع أن الجميع ساهموا فى تقديم خدمة جليلة للإدارة المصرية عندما ساعدوا على إعادة الأمن لمديرية التاكة(٥).

وقد تقررت عقوبة المتمردين بتقسيمهم إلى ثلاث درجات كالآتى:

١- القتل والإعدام شرعاً وقانوناً.

---

(١)نفس المصدر.

(٢)إلياس الأيوبى، ص١٩.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى: الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٤)تولى جعفر باشا مظهر حكمدارية السودان فى ٥ مارس ١٨٦٦، وقام بجمع العساكر السودانية من التاكه وواد مدنى وكردفان وغيرها وارسلها إلى مصر وأتى بعساكر مصرية عوضاً عنهم، إلياس الأيوبى: ص١٩، وانظر: عبد الله حسين: السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٥، ص١٤٩، وفى عهده عين آدم بك قائداً عاماً للجيش المصرى بالسودان وأنعم عليه الخديو بالباشوية فصار يعرف بآدم باشا، وقد أظهر ولاءاً صادقاً لمصر والحكم المصرى، الرافعى، ص١٥٥، وانظر: جورج يانج: المرجع السابق، ص ٣٦٧.

(5)M. F. Shukry: Op. Cit., p. 14

٢- الأشغال الشاقة المؤبدة على أن يقيدوا بالسلاسل الحديدية أزواجاً ويطعم الواحد منهم تعييناً واحداً فى اليوم ويكسى ثلاثة قمصان بيض فى السنة.

٣- العفو العام عن كل من لم يتفق مع المتمردين ولم يشترك فى التمرد.

وقد استحق عقوبة الدرجة الأولى الآتى بيانهم:

عدد	
١	صاغقول
١	يوزباشى
٢	أمين بلوك
٨	باشجاويش
٢٤	جاويشاً
٦٥	أومباشيا
٣	أنفار
١٠٤	المجموع[١] وهم من الذين بدأوا بالثورة مع خطاب أفندى

ثم عصوا فى الميت كناب[٢]. ونفذت فيهم عقوبة الإعدام علناً بتشهير بعضهم مدة من الزمن مشنوقاً أو مصلوباً، وبقتل البعض الآخر بالرصاص أو بالأسلحة الأخرى.

---

(١)محفظة ٣٦ معية تركى: الوثيقة ٢٤٥،مصدر سابق،ويوضح د. السيد يوسف نصر، أن مستحقى عقوبة الإعدام كالتالى:

عدد	عدد
١ يوزباشى	٢٧ شاويشاً
٢ أمين بلوك	٨١ امباشيا
٩ باشجاويش	١٩٩ جنديا

الوجود المصرى فى أفريقيا، ص ٢٧٤، على الرغم من اتفاقية على الرقام التى أوردناها عاليه فى كتابه: الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا، ص٤٥.

(٢)إلياس الأيوبى، ص١٨.

أما من يستحقون عقوبة الدرجة الثانية فقد بلغ عددهم أكثر من ٤٠٠ فرد تم تشغيلهم فى صنع الطوب ونقل الحجارة من الجبل الذى يبعد ساعة عن كسلا[١]، كما استخدموهم فى بناء المنازل التى خربوها، وهم الذين عصوا من رجوع الفئة الأولى فى الميت كناب[٢].

أما الدرجة الثالثة- من استحقوا العفو العام من المطيعين من الضباط والجنود فقد بلغ عددهم ٤٨١ شخصاً[٣]، أرسل منهم نحو ١٧١ فرداً إلى مصر ليلتحقوا بجنود الأمير الاى آدم بك والمطلوبين إلى مصر[٤]، وهم الذين كانوا متغيبين فى الجهات خارج البندر أو الذين كانوا فيه ولم يظهروا العصيان[٥].

وبعد إخماد هذا التمرد الذى كان لجعفر باشا مظهر وكيل حكمدار السودان بكسلا والقوات الأخرى دور كبير فيه[٦] صدرت الأوامر بإرسال غلال إلى كسلا وسواكن وبربر لحل الأزمة التى حاقت بها[٧]، وقد بلغت نحو ثلاثة آلاف إردب من الذرة وألف إردب من القمح[٨]، لتباع هناك بأثمانها الأصلية للأهالى وموظفى الحكومة، وأن ترسل حصة كسلا

(١)محفظة ٣٦ معية تركى: الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق.

(٢)إلياس اليوبى، ص١٨، ١٩.

(٣)محفظة ٣٦ معية تركى: الوثيقة ٢٤٥، مصدر سابق،ويوضح د. السيد يوسف نصر، أن الذين استحقوا الاعفاء ٥٥٩ جندياً و ٣ شاويش، و ٧ امباشية وواحد بلوك أمين، الوجود المصرى فى أفريقيا، ص ٢٧٤.

(٤)د. السيد يوسف نصر: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى افريقيا، مرجع سابق، ص٤٦.

(٥)إلياس الأيوبى، ص١٨.

(٦)دفتر ٢٢ عابدين، ترجمة الوثيقة التركية ٣٦، ص٩٦، فى ١٩ رمضان ١٢٨٢ من المعية إلى الباب العالى، د. محمد صبرى: المرجع السابق، ص١٩.

(٧)دفتر ٥٦٠ معية تركى، ترجمة الوثيقة ١٧ ص٤٤ فى ١١ رمضان ١٢٨٢ من المعية إلى المالية.

(٨)دفتر ٥٥٨ معية تركى، ترجمة الوثيقة ١٨ ص٤٢، فى ٢٥ رمضان ١٢٨٢ من المعية حكمدار السودان.

من ميناء سواكن على الجمال[١]، كما أرسلت قوات كافية لحفظ النظام والأمن، وملابس ومئونة كافية لهم، وتم الإهتمام بتلك البلاد[٢]، كما تم الإهتمام بالسجلات وصرف المرتبات المتأخرة بالتدريج[٣].

وقد نتج عن هذه الثورة بعض الاثار التى لعبت دوراً هاما فى العمق السياسى والعسكرى بالنسبة لمصر والسودان، وهى كالآتى:

١- إن الجيش قبل الثورة كان لكل آلاى طوبجية وفرساناً تتبعه من ذات فصيلته، وقد رأى الخديو إسماعيل من وقائع تلك الثورة فصل قوة الطوبجية فى جميع الألوية، وجعلها قريبة من أنظار الحكمدار، وأن يكون جندها من المصريين وضباطها إن لم يكونوا أتراكاً فمن المصريين، وبهذا صارت وظيفة قومندان الطوبجية منفصلة عن قيادة الجيش العامة تخضع لأمر القائد الأعلى الحكمدار بالنيابة عن الخديوى[٤] وبذلك فإن الثورة غيرت من الاستراتيجية العسكرية الموجودة فى ذلك الوقت.

٢- إن الثورة أدت إلى تأخر تسلم الإدارة المصرية لمصوع على الرغم من أن هذا الميناء أصبح ضمن ملحقات السودان بمقتضى الفرمان الصادر فى مايو ١٨٦٥ بضم سواكن ومصوع للإدارة المصرية، وكان سبب التأخر هو تركيز الجهود للقضاء على الثورة قبل أن يستفحل أمرها، خاصة وأنه فى هذه الأثناء قد توفى حكمدار السودان موسى باشا حمدى وقد عين حسن بك رفعت محافظا لمصوع وأمر بسرعة الذهاب لاستلامها[٥].

---

(١)د. شوقى عطا الله الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢)محفظة ٣٦ معية تركى، وثيقة ٢٤٥،/ فى ١٠ شعبان ١٢٨٢.

(٣)دفتر ٥٥٧ معية تركى، ملخص الأمر الكريم ٩٧ فى ١٧ ربيع الآخر ١٢٨٤ أمر كريم إلى ناظر المالية.

(٤)عبد الله حسين: المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٥)د. شوقى عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ٦٤- وجعلهما فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ الخاص بانتقال سند الولاية المصرية وملحقاتها إلى أكبر أولاده إسماعيل: M. F. Shukry: Op. Cit., p. 389، وانظر د. محمد فؤاد شكرى: مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخى للمسألة، دار الفكر العربى (د.ت) ص١٠٣.

٣- إن هذه الثورة ربما كانت مقدمة للثورة المهدية حيث يذكر د. شوقى الجمل: أن البعض ينظر لها على أنها مقدمة للثورة المهدية، فالقائم بالحركة فى التاكة نصر عسكرى مختلط باضطراب شعبى- فإذا أضيف إليها عنصر دينى الممثل فى شخصية السيد الحسن الميرغنى وجدنا صورة قريبة الشبه من الحركة المهدية[١].

٤- إن الثورة أدت إلى إهتمام الإدارة المصرية بحراسة الحدود الشرقية للسودان[٢] وذلك منعاً للتهرب من الضرائب.

٥- بالرغم من نجاح جعفر باشا صادق فى القضاء على الثورة لم يحل ذلك دون عزلة من منصبه وتعيين جعفر باشا مظهر الذى قضى على الثورة تماماً[٣] والذى عمل على إنشاء المجالس المحلية للفصل فى قضايا الأهالى والإهتمام بالزراعة والتجارة والتعليم بالمديرية[٤]، كما أصدر الخديو فرماناً يأمره فيه بالعمل لصالح الرعية والإنصاف فى حكمه[٥]، وقد نتج عن هذا الإهتمام أن تأثرت المصالح فى سواكن ومصوع[٦].

ويتضح مما سبق أيضاً أن الإهمال الذى لحق بهؤلاء الجند وتوزيعهم فترات طويلة بين البدو أدى إلى أن حياتهم أصبحت غير عسكرية ينقصها الضبط والربط، فحدث ما حدث.

كمانتج عن هذا التمرد أن جر على البلاد الخراب والدمار، وضاع الكثير من النفوس والأموال، كما أدى إلى انتشار الأمراض المعدية التىنجمت عن فساد الهواء لكثرة القتلى وتعفنها دون دفنها.

---

(١)د. شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل، ص١٢٣.

(2)M.F. Shukry: Op. Cit., p. 14.

(٣)د. زاهر رياض: المرجع السابق، ص ٩٢.

(٤)د. محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، ص١٢٤، د. محمد صبرى، ص١٩، كما تم الإهتمام بالتعليم الدينى وبناء على ذلك تم إرسال نجلى الشيخ عمر قاضى عموم مديرية الناكة إلى الجامع الأزهر، دفتر ٥٧٦ معية تركى، وثيقة ١٥ ص ٤ فى ٥ شعبان ١٢٨٤ من المعية إلى حكمدار السودان.

(٥)دفتر ١٩٢١ أوامر عرابى، وثيقة ٣ ص ١١ فى ٢١ شعبان ١٢٨٢.

(٦)دفتر ٢٢ عابدين، ترجمة الوثيقة ٣٦، ص ٩٦ فى ١٨ رمضان ١٢٨٢ إلى الباب العالى.

ليس هذا فحسب بل تأثرت أحوال البلاد والمصالح العامة من جراء هذا التمرد سواء كان بسبب التخريب أم بسبب العمل على القضاء على المتمردين وعدم الانتباه لأحوال ومصالح البلاد، لذلك نتج عن هذه الثورة إهتمام الخديو والحكومة بالأقاليم السودانية.

وفى ظنى أن هذا التمرد لم يكن ثورة على الحكومة أو تخليص البلاد من مفاسد الحكام كما يحدث فى الثورات عموماً، وإنما هى ثورة بسبب عدم حصول هؤلاء الثائرين على حقوقهم الشخصية خاصة مرتباتهم.

وأرى أنه كان يمكن تفادى هذا التمرد بشئ من الحكمة والإنضباط من كلا الفريقين سواء الحكومة الممثلة من الضباط والموظفين أو الجند المتمردون خاصة إذا تم صرف رواتبهم ولو جزءاً بسيطاً منها، أو مهادانتهم كما فعل كل من السيد الحسن الميرغنى وآدم بك، وإن كانت مهادنتهما قد فشلت بسبب حماقة القوات الأخرى مثل المدير واللواء وعبد الله باشا، بالرغم من أن تدخلهما للحض على طاعة الحكومة كان من العوامل التى أدت إلى إخماد الحركة.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق:

أ – غير المنشورة:

دار الوثائق القومية:

– دفاتر عابدين أرقام: ١، ٢١، ٢٢.

– دفاتر ١٩٢١ أوامر عربى.

– دفاتر معية تركى ارقام ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٧٦.

– محفظة ٣٦ معية تركى.

وترجمة وثائق المعية تركى موجودة ضمن محافظ أبحاث السودان.

– محفظة ١٨ ابحاث.

ب– وثائق منشورة:

– السيد يوسف نصر (د) : الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في افريقيا فى القرن ١٩، دار المعراف، ١٩٨٠م.

– شوقى عطا ا لله الجمل (د): الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ١٨٦٣– ١٨٧٩، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٥٩م.

ثانياً: المراجع العربية:

– السيد يوسف نصر (د) الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة من ١٨٢٠– ١٨٩٩، دار المعارف، ١٩٨١م.

– إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا من ١٨٦٣–١٨٧٩، المجلد الثانى، مكتبة مدبولى، ١٩٩٠م.

– جورج يانج، تعريب، على أحمد شكرى: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، مكتبة مدبولى، ١٩٩٠م.

– زاهر رياض (د): السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١– ١٩٥٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.

– شوقى الجمل (د): تاريخ سودان وادى النيل– حضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحالى، جـ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).

- طارق عبد العاطى غنيم بيومى: سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨١١-١٨٤٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، جـ١، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٧م.
- ــــــــــــ، عصر محمد على، دار المعارف:ط٥، ١٩٨٩.
- عبد الله حسين: السودان فى التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٥.
- لويس عوض (د) : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، المبحث الأول، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.
- محمد صبرى (د): الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٤٨م.
- محمد فؤاد شكرى (د): مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر، ١٨٢٠-١٨٩٩م، دار المعارف، ١٩٦٣م.
- ــــــــــــ: مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخى للمسألة، دار الفكر العربى (د.ت).
- مكى شبيكة (د): السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٧م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Hill, R.: Egypt in the Sudan 1820-1881, London, 1959.
- Sabry, M.: Le Empire Egyptien Sous Ismail, Paris, 1933.
- Shukry, M.F. Equatoria Under Egyptian Rule, The Unpublished Correspondence of Col. (Afterwards Mojor-Gen.) C.G. Gordon with Ismail Khedive of Egypt and the Sudan, During the Years 1874-1876, Cairo, 1963.

رابعاً: الدوريات

- مجلة الجيش المصرى.

كسلا: عاصمة مديرية التاكة

المصدر: عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل